AMCDD
Alliance Marocaine pour le Climat
et le Développement Durable

الائتلاف المغربي من أجل
المناخ والتنمية المستدامة

الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة
موجه للفاعلين الدوليين بمناسبة انعقاد مؤتمر الأطراف 21 بباريس حول التحديات المناخية
(ت 2) دولي

في سياق التحضير لمؤتمر الأطراف 21 حول المناخ المزمع عقده بباريس خلال دجنبر 2015، نظم الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة(إ.م.م.ت.م) ندوة بالرباط يوم 12 شتنبر 2015 حول ما يطرحه المؤتمر من تحديات على المستوى الكوني وما يفرضه من التزامات في مجال الحد من ارتفاع الحرارة وتكييف أنماط التنمية.

و في هذا الإطار، فإن الائتلاف المكون من غالبية جمعيات وشبكات الجمعيات المغربية العاملة في مجال البيئة، يتوجه بالنداء إلى جميع القوى الحية و كل الفعاليات الاجتماعية الدولية، من أجل التعبئة و المشاركة الفعالة، لإسماع صوتها المطالب بإنقاذ كوكب الأرض و مواجهة التهديدات المناخية المحدقة به، من خلال اتفاق تاريخي كوني عادل و نافذ بباريس، يجنب العالم بأسره الانعكاسات الخطيرة لغياب هكذا اتفاق.

فبعد التقرير الخامس المعد من طرف 500 عالم وخبير دولي معتمد في مجال المناخ، لم يعد هناك مجال لسياسة الهروب إلى الأمام، التي ميزت سلوك بعض الأطراف في الإقرار بمسؤولية الأنشطة البشرية عن التغير المناخي، بزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة و بالتالي التأثير على حرارة الأرض. بل أصبح الآن الطريق مفتوحا بالضرورة للعمل سويا، من أجل التوصل إلى اتفاق بباريس، يلبي طموحات و آمال مختلف البلدان والشعوب. فالأمل معقود على أن تشكل لحظة المؤتمر باريس 2015 محطة للاتفاق واتخاذ القرارات، و أن تشكل الدورة 22 لمؤتمر الأطراف المزمع عقدها بمراكش دجنبر 2016 محطة للتفعيل والأجرأ.

إن الائتلاف المغربي إذ يعي جيدا انتماءه لبلد يتأثر بشكل كبير بتداعيات التغيرات المناخية بحكم تواجده الجغرافي ضمن المناطق الأكثر هشاشة والأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية، بالرغم من كونها من أقل مناطق العالم انتاجا للغازات الدفيئة، فإنه في سياق التحضير لمؤتمر الأطراف يذكر بما يلي:

- الخطورة المتنامية لآثار التقلبات المناخية ذات المصدر البشري على شتى مناحي الحياة فوق كوكب الأرض، من منابع الموارد المائية والأمن الغذائي و الصحة والتنوع البيولوجي البري

والبحري. و ما يطرحه ذلك من انعكاسات على تعميق الفوارق بين شعوب و داخل المجتمعات أنفسها.

- الوضعية المقلقة للبلدان النامية خاصة بالقارة الإفريقية، التي تعتبر الأقل انتاجا لانبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى العالمي، والأكثر عرضة لآثارها الضارة (4% من نسبة الانبعاثات مع أنها تضم 6 دول إفريقية توجد ضمن 10 دول الأكثر تضررا من جراء التغيرات المناخية على المستوى الدولي)؛
- تفاقم مشاكل سكان القارة الإفريقية الأكثر حاجة، باعتبارهم يعيشون بأراضي تتسم بالهشاشة الإيكولوجية أصلا، فضلا عن سياسات دولها المعتمدة على القروض الخارجية و الاستكانة إلى الحلول الغير المستدامة، مما يساهم في تضاعف وثيرة استغلال الموارد الطبيعية (الغابات، المصايد البحرية، المعادن...)، مع ما ينتج عنه من انجراف للتربة ونفاذ للموارد المائية و تصحر و ضعف المردود الفلاحي.
- فشل الأنماط الاقتصادية التي تنهجها أغلب البلدان الإفريقية، باعتمادها نماذج تنموية لا تراعي خصوصياتها و تحاكي نماذج التنمية للدول المصنعة، مما يجعها بلدان تعيد انتاج التقنيات الملوثة في صناعتها و ترهن فلاحتها باستعمال المواد الكيمائية، و تركز تجارتها في أنشطة التصدير المنهكة للموارد المحلية.
- ضعف و عدم كفاية الأرصدة المالية المخصصة لمواجهة تحديات التغيرات المناخية، خاصة بالنسبة للبلدان الإفريقية التي تحتاج موارد مالية ضخمة لمواجهة أثار التغيرات المناخية على الفلاحة والبنيات التحتية و غيرها.
- اعتبار التغيرات المناخية عاملا معرقلا للمجهودات والمساعي الرامية إلى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015؛

بناءا على ما سبق يوجه الائتلاف دعوته إلى جميع أصحاب القرار و عموم المعنيين، من حكومات وبرلمانات و هيئات و جمعيات المجتمع المدني على المستوى الدولي للعمل على:

1- السعي بباريس إلى اتفاق يتسم بالإنصاف والعدل والإلزام القادر على مواجهة التحديات المطروحة بخصوص التغيرات المناخية. أخذا بعين الاعتبار:

- أن الدول المصنعة، و التي لا تمثل فيه إلا 15,5 % من سكان العالم، تنتج لوحدها نسبة 78 % من انبعاثات الغازات الدفيئة، بما يقدر ب 5 مليون طن سنويا من ثاني أوكسيد الكربون، مما يجعلها تتحمل مسؤولية ثقيلة جدا بشأن التأثيرات الضارة الناجمة عن للتغيرات المناخية، وهي بذلك ملزمة اخلاقيا لتحقيق اتفاق بباريس، من أجل التخلص من "الدين الإيكولوجي" اتجاه الدول السائرة في طريق النمو؛
- أن جميع دول المنتظم الدولي بالشمال والجنوب ملزمة بالتحرك الجماعي وفق مسؤولياتها المشتركة و المتفاوتة، و ذلك لتثبيت معدل زيادة درجة حرارة الأرض في أقل من درجتين في أفق 2100.

- أن نجاح اتفاق باريس لا ينحصر في تبنيه وإصداره، بل يتمثل أساسا في إعماله و تفعيله من طرف الجميع ؛

2- توفير صندوق أخضر وصناديق إضافية لضمان الآليات القادرة على الاستجابة لحاجيات الدول الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية. و في هذا الإطار، يتحتم:

- وضع خارطة طريق واضحة من أجل تحقيق هدف توفير 100 مليار دولار في أفق 2020؛ علما أنه حد أدنى مقارنة مع حجم الأموال المخصصة مثلا لتجارة السلاح و المقدرة ب 1547 مليار دولار سنة 2014.
- تحقيق التوازن بين التمويلات الخاصة بالتكيف و تلك المخصصة للتخفيف في جميع آليات التمويل، و ذلك على غرار تمويلات الصندوق الأخضر.
- تحمل الدول المصنعة لتكاليف تعويضات خسائر وأضرار دول الجنوب المتضررة وفق قدرات و امكانيات هذه الأخيرة.
- تعزيز الشفافية والثقة بين الدول المتقدمة و النامية. مع ضرورة التمييز بين القروض المخصصة للمساعدة من أجل التنمية والتمويلات الخاصة بمقاومة التغيرات المناخية.
- ضرورة تبسيط مساطر ولوج الدول الأكثر ضررا لآليات التمويل عبر الهبات و باقي أشكال التمويل.
- تأمين الوسائل الكفيلة بعمل مركز الكفاءات في مجال التغيرات المناخية (4C) بالمغرب الذي يرمي إلى تكوين الفاعلين الأفارقة بالقطاعين العام والخاص والأطر الجامعية ، والفاعلين بجمعيات المجتمع المدني من أجل تقوية قدراتهم لاسيما في مجال التفاوض والولوج إلى التمويلات الدولية الخاصة بالمناخ؛
- إعطاء الأولوية لإفريقيا باعتبارها القارة الأكثر هشاشة في مجال التمويلات الخاصة بالمناخ؛

3- ضرورة التعجيل بتقديم المساهمات الوطنية المحددة (INDC) بخصوص الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في المستوى المطلوب قبل انعقاد مؤتمر باريس. و ذلك عبر:

- دعوة الدول الإفريقية إلى إتمام صياغة مساهماتها (INDC)، مع الحرص على ضمان التقائيتها مع الأولويات في مجال التنمية المستدامة، و كذا تحقيق التوازن بين آليات التكيف والتخفيف. والتأكيد على ضرورة إعمال الشفافية و الحكامة الجيدة في استعمال التمويلات.
- دعوة الدول المصنعة إلى تقديم عروضهم (INDC) بكيفية تضمن تثبيت معدل الحرارة على المستوى الدولي في نسبة لا تتجاوز درجتان (2°)؛ و دعوة الولايات المتحدة بشكل خاص إلى إعادة النظر في عرضها الذي لا يتجاوز عمليا تخفيض الانبعاثات بنسبة 13,8 % سنة 2025 بالمقارنة مع 1990. علما أن خبراء المناخ بمجموعة (GIEC) تؤكد على أن استقرار نسبة حرارة الأرض في درجتين (2°) مع نهاية القرن يستوجب تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة ما

بين 40 % و70 % خلال المدة الممتدة ما بين 2010 و2050 في أفق اختفائها بكيفية نهائية سنة 2100.

- دعوة الولايات المتحدة الأمريكية والصين باعتبارهما مسؤولتان عن ما يقرب نصف انبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى الدولي (45 %)، على الرغم من أن الصين لا تتحمل نفس المسؤولية التاريخية التي تتحملها الولايات المتحدة. إلا أنهما مطالبتان معا بتقديم تصريحات جديدة حسب مسؤولياتهما التاريخية والحالية وإمكاناتها المالية. (حاليا تساهم الولايات المتحدة في انفاق 575 مليار دولار في هذا الملف بينما الصين تنفق 139 مليار دولار وأوروبا 274 مليار دولار)؛
- دعوة جميع الشركات و المقاولات الخاصة إلى تحمل مسؤوليتها في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن أنشطتها الملوثة، و العمل على الاستثمار في مشاريع نظيفة بالدول النامية؛
- استخلاص الدروس الضرورية من تجربة إعمال مقتضيات بروتوكول كيوطو من أجل جعل مؤتمر الأطراف (COP 22) إطارا ناجحا. و جعله فرصة حقيقية لضمان انتقال حقيقي نحو اعتماد نموذج جديد للتنمية سواء بالنسبة لدول الشمال أو الجنوب؛
- ضرورة مواصلة مختلف الفاعلين الاجتماعيين ووسائل الإعلام لتعبئتها الشاملة والضغط على الملوثين. و الترافع من أجل سياسة دولية تحترم الإنسان و تحد من ضحايا و لاجئي المناخ. و التصدي لسياسات الدول المتقدمة التي تقيم أكثر فأكثر حواجز مادية في وجه سكان الجنوب خاصة النساء والشباب، في الوقت الذي ألغت جميع الحواجز في وجه رؤوس الأموال في ظل عولمة انتقائية وغير منصفة.

4- جعل المخاطر المناخية التي تهدد الدول مناسبة للتحول نحو نموذج للتنمية المستدامة:

- تبني مقاربة شمولية و مندمجة لإدماج التغيرات المناخية في السياسات التنموية لضمان التدبير الأنجع للموارد الطبيعية.
- تشجيع مشاريع الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية، و السعي لتحقيق الانتقال نحو 100 % من الطاقات المتجددة في أفق 2020. مع العمل على إخراج إفريقيا من حالة العتمة، فعلى سبيل المثال 625 مليون من الأشخاص بافريقيا جنوب الصحراء يعيشون بدون كهرباء؛
- تعزيز العمل المشترك الدولي من أجل تقوية القدرات في مجالات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاقتصاد العادل والمحافظة على البيئة والسلم؛
- تطوير المعرفة والبحث العلمي بالدول النامية حول التحولات والتغيرات المناخية، ورفع الحواجز المرتبطة بالتنمية ونقل التكنولوجيا؛
- استباق الآثار المناخية على الطبقات الاجتماعية الهشة خاصة بإفريقيا، عن طريق تقوية شبكات التأمين والرعاية الاجتماعية؛
- إعادة النظر في السياسة الدولية حول تنقل رؤوس الأموال والأشخاص، وكذا سياسة الهجرة واللجوء، و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار لواقع للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة للتغيرات المناخية؛

5- تشجيع الاقتصاد الأخضر باعتباره رافعة لخلق الثروات وفرص العمل:

- اعتماد على مستوى كل دولة، للاستراتيجيات والبرامج المندمجة و المتعددة القطاعات للانتقال نحو تحقيق نمو أخضر مستدام وعادل.
- إعطاء الأولوية في التمويل للدول التي بلورت سياسات تشجع الإقتصاد الأخضر.
- تحسين القدرات خاصة لدى النساء والشباب فيما يتعلق باستعمال التكنولوجيات وتطبيقات الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي بكيفية ملائمة وكفيلة بمواجهة آثار التغيرات المناخية.

6- دعوة مسؤولي الحكومات لتمكين الفاعلين بالمجتمع المدني من لعب أدواره، و ذلك عبر:

- وضع نظم و إطارات قانونية و تنظيمية لتعزيز الديمقراطية التشاركية و تأهيل المجتمع المدني للقيام بأدواره في مجالات التوعية والتحسيس و التأطير و الترافع و مواكبة وتتبع السياسات الوطنية والدولية.
- تمكين المجتمع المدني من المساهمة في إعداد البرامج والمخططات المتعلقة بالتغيرات المناخية وضمان مشاركته في صياغة القرار و تتبع تنفيذه، و كذا تقييم انجازات الدول ومدى احترامها لبنود الاتفاق المرتقب بباريس؛
- تمكين المجتمع المدني من تتبع إعمال مقتضيات الاتفاق المنتظر بباريس في أفق الإعداد لمؤتمر الأطراف حول المناخ COP 22 الذي سيحتضنه المغرب أواخر سنة 2016؛
- تزويد المجتمع المدني بالوسائل والآليات التي ستساعده على لعب أدواره الدبلوماسية والإعلامية على المستويين الوطني والدولي.

الرباط، في 12 شتنبر 2015